رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٣)

بحث حول تفسير الفخر الرازي

للعلاَّمة المحقق
عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي

أعده للنشر
ماجد بن عبدالعزيز الزيادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أفادني فضيلة العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع[1] ـ حفظه الله ـ أن صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر، وأنه أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، وأن في ترجمة القمولي مِن طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة أن له تكملة لتفسير الفخر الرازي. وكَأنَّ فضيلة الشيخ ـ حفظه الله ـ ندبني لتحقيق هذه القضية؛ لأن هذا التفسير مطبوع بكماله منسوباً إلى الفخر الرازي، وليس فيه تمييز بين أصل وتكملة وآخره على طريقة أوله.

هذا ولم تكن سبقت لي مطالعة لهذا التفسير ولا مراجعة، ولي عنه صوارف فرجوت أن أجد في كتب التاريخ والتراجم والفهارس مايغني عن تصفح التفسير فلم أجد

---

(١) هو: محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله بن مانع الوهيبي التميمي. ولد سنة ١٣٣٠هـ، وتوفي سنة ١٣٨٥هـ، من مؤلفاته: ١ـ «مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد»، ٢ـ «إرشاد الطلاب إلى قضية العلم والعمل والآداب».
ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٠٩)، ومجلة العرب (٥/ ٩٧٧)، ومجلة المنهل (٧/ ٢١٥)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب ص(١٢٧).

مايفيد التحديد إلا أن في بعض الفهارس الحديثة أنه وجد بخط السيد مرتضى الزبيدي عن شرح الشفاء للخفاجي أن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء، فأحببت أن أقف على عبارة الخفاجي، وشرحه للشفاء مطبوع في أربعة مجلدات كبار ولم تسبق لي مطالعة له أيضاً فنظرت أوَّلاً في فهارس مجلداته الأربعة، وراجعت مارأيت أنه مظنة للعبارة المذكورة فلم أجد. فتجشمت تصفح ذاك الشرح من أوله ولم يكلفني ذلك كبير تعب لأنني وجدت العبارة في ص٢٦٧ من المجلد الأول طبع القسطنطينية سنة ١٢٦٧هـ وسيأتي نصها فرابني قوله: «الثابت في كتب المؤرخين» فإني قد تتبعت ماوجدته من كتبهم فلم أجد فيها ذاك التحديد، ولو كان ظاهراً لنبه عليه بعضهم، ثم كيف خفيَّ ذلك على صاحب كشف الظنون مع سعة اطلاعه وكثرة تتبعه؟. وكيف خفيَّ على الزبيدي حتى احتاج إلى تعليقه عن كتاب الخفاجي، ثم خفيَّ على مَنْ بعده حتى لم يجدوا إلا النقل عن خط الزبيدي عن كتاب الخفاجي، إذاً لابد من النظر في التفسير نفسه في تفسير سورة الأنبياء وماقبلها ومابعدها، فزادني ارتياباً بقول الخفاجي أنني وجدت الروح واحدة والأسلوب واحد حتى أنني كدت أجزم أو جزمت بأن تفسير سورة الأنبياء وسور بعدها من هذا التفسير هو تصنيف مفسر سورة الكهف وسورة مريم وسورة طه منه، وراجعت مواضع

من تفسير البقرة وآل عمران ونظرت نظرة في أواخر التفسير فوجدته أيضاً موافقاً لذلك، وعثرت على إحالة في تفسير سورة الإخلاص لفظها «وقد استقصينا في تقرير دلائل الوحدانية في تفسير قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وهذه الآية في سورة الأنبياء فخطرلي احتمال أن يكون قائل :(إن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء) إنما أخذ ذلك من هذه العبارة مضمومة إلى نصوص المؤرخين أن الرازي لم يكمل التفسير، وإنما أكمله غيره ؛ فإن العادة في تصنيف التفاسير أن يبدأ المفسر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب. والظاهر أن الرازي هكذا صنع، وقد نصوا على أنه لم يكمل التفسير، إذن فلابد أن يكون هناك موضع انتهى إليه الأصل وشرعت منه التكملة، وعباراتهم تعطي أنه بقي على الرازي مقدار له شأن، فتفسير سورة الإخلاص لن يكون إلا من التكملة، فكلمة (وقد استقصينا) من كلام المكمل، فتفسير الآية المحال عليها من كلامه. . .

دع هذا ودع مناقشته، فالمقصود أن الريبة في قول الخفاجي استحكمت بل اتضح بطلانه كما سيأتي. .

واصلت النظر في تفسير سورة الحج والمؤمنون والنور والفرقان والشعراء والقصص متفهماً تارة. . متصفحاً أخرى وأنا

لاأنكر شيئاً من الروح والأسلوب، مع وجود شواهد تدل أن الكلام كلام الرازي، لكن لم آكد أشرع في النظر في تفسير العنكبوت حتى شعرت بأن هذه روح أخرى، وأسلوب يحاول محاكاة السابق وليس به، فأنعمت النظر فتأكد ذلك وتأيد بوجود عدة فوارق، فقفزت إلى تفسير سورة الروم، ثم إلى تفسير سورة لقمان، فالسجدة فأجد الطريقة الثانية مستمرة، فرأيت أني قد اكتشفت الحقيقة، وأن الرازي بلغ إلى آخر تفسير القصص، فمابعد ذلك هو التكملة، لكنني تابعت تصفحي لأوائل تفسيره سورة سورة فلما بلغت تفسير الصافات إذا بالطريقة الأولى ماثلة أمامي، فجاوزتها إلى السورة الخامسة أو السادسة بعدها فوجدت الطريقة الأولى باقية فجاوزت ذلك إلى السابعة والثامنة فإذا بالطريقة الثانية، وهكذا أجد كلتا الطريقتين تغيب ثم تعود فعلمت أنه لابد من استقصاء النظر على الترتيب وسألخص البحث من أوله مرتباً على أسئلة كل منها مع جوابه.

السؤال الأول :

ألم يكمل الفخر الرازي تفسيره؟

الجواب: يُعلم مما يأتي:

في عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٢/ ٢٩) في ترجمة الفخر، في بيان مؤلفاته (كتاب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، اثنتا عشرة مجلدة بخطه الدقيق سوى الفاتحة، فإنه أفرد لها كتاب تفسير الفاتحة مجلد، تفسير سورة البقرة من الوجه العقلي لا النقلي مجلد..) ظاهر هذا أن الفخر أكمل التفسير، لكن ذكر ابن أبي أصيبعة نفسه في كتابه المذكور(٢/ ١٧١) في ترجمة شمس الدين أحمد بن خليل الخويى أن له (تتمة تفسير القرآن لابن خطيب الري). وابن خطيب الري هو الفخر الرازي. وذكر ابن أصيبعة في ترجمة الخويى أنه ـ أعني ـ ابن أبي أصيبعة أخذ عن الخويى وأدرك الفخر الرازي وأخذ عنه، والفخر توفي سنة ٦٠٦هـ كما هو معروف، وتوفي ابن أبي أصيبعة سنة ٦٦٨هـ.

وفي تاريخ ابن خلكان (١/ ٤٧٤) في ترجمة الفخر في ذكر مؤلفاته: «منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنه لم يكمله، وشرح سورة الفاتحة في مجلد» توفي ابن خلكان سنة ٦٨١هـ.

وذكر ابن السبكي في طبقاته(٥/ ٣٥) في ترجمة الفخر تفسيره ولم يبين أُكْمِلَ أم لا، لكنه قال(٥/ ١٧٩) في ترجمة نجم الدين أحمد بن محمد القمولي: «وله تكملة على تفسير الإمام فخر الدين»توفي ابن السبكي سنة ٧٧١هـ.

وفي شذرات الذهب(٦/ ٧٥) في ترجمة القمولي: قال الأسنوي: وَكَمَلَّ تفسير ابن الخطيب» وابن الخطيب هو الفخر، توفي الأسنوي سنة ٧٧١هـ، وفيها(٥/ ٢١) في ترجمة الفخر: «قال ابن قاضي شُهبة: ومن تصانيفه تفسير كبير لم يتمه في اثني عشر مجلداً كباراً.. توفي ابن قاضي شهبة سنة ٨٥١هـ.

وفي الدرر الكامنة لابن حجر(١/ ٢٠٤) في ترجمة القمولي: «وَأَكْمَلَ تفسير الإمام فخر الدين». توفي ابن حجر سنة ٨٥٢هـ.

السؤال الثاني :

إن لم يكمله فمن أكمله؟

الجواب: قد عُلِمَ مما مر أنَّه أكمله كل من الخويى والقمولي، فأما الأول فهو شمس الدين قاضي القضاة أحمد بن خليل الخويى توفي سنة ٦٣٧هـ. هذا هوالصواب في اسمه ولقبه ونسبته ووفاته، ووقع في عدة كتب تخليط في ذلك. راجع عيون الأنباء (٢/ ١٧١) والمرآة لسبط الجوزي (٨/ ٧٣٠)، وطبقات ابن السبكي(٥/ ٨)، والسلوك للمقريزي(١/ ٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ٢٠٠). والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٥٥)، والشذرات (٥/ ١٨٣)، وراجع شرح القاموس(خ و ي) وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، والشذرات(٥/ ٤٢٣)، وفهرس الأزهر(١/ ٢٩٩)، وفهرس الخزانة التيمورية(١/ ٢٣٥)، ومعجم المطبوعات.

وله ابن اسمه شهاب الدين قاضي القضاة محمد بن أحمد بن خليل الخويى، كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٩٣هـ. ذكر في مواضع من سلوك المقريزي وتاريخ ابن الفرات، وله ترجمة حسنة في البداية والنهاية لابن كثير(١٣/ ٣٣٧)، فوات الوفيات (٢/ ١٨٢)، والوافي بالوفيات(٢/ ١٣٧)، والشذرات(٥/ ٤٢٣) على تخليط في الشذرات.

ولما كان الغالب أن يُلقب مَنْ اسمه محمد: شمس الدين، ومن اسمه أحمد: شهاب الدين، اشتبه الأمر على صاحب كشف الظنون فجعل لقب الأب: شهاب الدين.

وأما الثاني فهو نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، توفي سنة ٧٢٧هـ، كما في طبقات ابن السبكي(٥/ ١٧٩)، والدرر الكامنة(١/ ٣٠٤)، والشذرات(٦/ ٧٥)، وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، ووقع في فهرس الأزهر، وفهرس الخزانة التيمورية ذِكْرُ وفاته سنة ٧٧٧ تبعاً لنسخة كشف الظنون الطبعة الأولى، وذلك خطأ.

وزعم بعضهم أن للسيوطي تكملة على تفسير الفخر، كتب منها من سورة سبح إلى آخر القرآن في مجلد، وإنما ذكر صاحب كشف الظنون أن للسيوطي تفسيراً اسمه مفاتيح الغيب كَتبَ منه ذاك المقدار، وهذا هو الظاهر أنه تفسير مستقل، وسيأتي مايؤكد ذلك إن شاء الله.

السؤال الثالث :

إذا لم يكمل الفخر تفسيره فهذاالتفسير المتدوال الكامل مشتمل على الأصل والتكملة، فهل يُعْرَفْ أحدهما من الآخر؟

الجواب: هذا يحتاج إلى إطالة. فقد قال الشهاب الخفاجي المتوفي عام ١٠٦٩هـ في شرحه لشفاء القاضي عياض(١/ ٢٦٧) معترضاً على مَنْ نَقَلَ عن التفسير الكبير للفخر الرازي: «الثابت في كتب التأريخ أن التفسير الكبير وصل إلى سورة الأنبياء وكَمّلَهُ تلميذه الخويى»

وقد ذكرت ارتيابي في هذا القول ثم نظري في التفسير نفسه، وسألخص ذلك محيلاً على النسخة المطبوعة بمصر سنة ١٢٧٨هـ، وهي في ستة مجلدات، وله نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الحرم المكي.

أولاً: في آخر تفسير البقرة من المخطوطة «حكاية تأريخ المصنف»: وقد تم يوم الخميس في المعسكر المتاخم للقرية المسماة بأرصف، سنة أربع وتسعين وخمسمائة».

وفي آخر تفسير آل عمران من المخطوطة «قال رضي الله عنه: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس»، ونحوه في المطبوعة، وزاد «أول ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وخمسمائة».

وهكذا ثبت التأريخ في أكثر السور الآتية إلى آخر سورة الكهف حيث في النسختين «قال المصنف رحمه الله: تم تفسيريوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة اثنتين وستمائة في بلدة غزنين».

ثم انقطعت السلسلة إلى سورة يس ثم شرعت من آخر تفسير الصافات حيث وقع هناك في المطبوعة «تم تفسير هذه السورة ضحوة يوم الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وستمائة».

ثم استمر التأريخ فيما بعد ذلك من السور إلى آخر تفسير الأحقاف حيث وقع في النسختين «قال المصنف رضي الله عنه تم تفسير هذه السورة يوم الأربعاء العشرين من ذي الحجة سنة ثلاث وستمائة».

ولم يثبت آخر القتال، ووقع في المطبوعة آخر تفسير سورة الفتح «قال المصنف رحمه الله تعالى: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وستمائة».

كذا وقع مع أن أول ذي الحجة تلك السنة «الجمعة» كما تصرح به تواريخ السور السابقة.

وفي الشذرات(٥/ ١٠) مايدل على أن أول شوال تلك السنة كان الاثنين، فإذا تم شوال ثلاثين كان أول ذي القعدة الأربعاء كما تقدم، فإذا تم أيضاً ثلاثين ولامانع من ذلك كان أول ذي الحجة الجمعة. .

ثانياً: وقع في القسم الذي زعم الخفاجي أنه التكملة ـ في مواضع منه نصوص تبين أن تلك المواضع من تصنيف الفخر، فمنها ماهو صريح كقوله في تفسير سورة الأنبياء ـ التفسير ـ (٤/ ٥٢١) «أما المأخذ الأول فقد تكلمنا فيه في الجملة في كتابنا المسمى بالمحصول في الأصول».

وفي تفسير الزمر ـ التفسير: (٥/ ٤١٥):

«الثالث كان الشيخ الوالد ضياء الدين عمر رحمه الله يقول. . .».

وفي تفسير الزمر ـ التفسير ـ(٥/ ٤٤٨):

«لنا كتاب مفرد في تنزيه الله. . سميناه تأسيس التقديس».

وفي تفسير سورة الحشر ـ التفسير ـ (٦/ ٢٧٥):

«اعلم أنا قد تمسكنا بهذه الآية في كتاب المحصول في أصول الفقه».

وفي تفسير المدثر- التفسير - (٦/ ٤٠٤):

«والاستقصاء فيه قد ذكرناه في المحصول من أصول الفقه».

وفي تفسير سورة الفجر- التفسير -(٦/ ٥٤٧):

«وجواب المعارضة بالنفس مذكور في كتاب المسمى بلباب الإشارات».

وكتاب المحصول في أصول الفقه، وكتاب تأسيس التقديس في العقائد، وكتاب لباب الإشارات، ملخص من إشارات ابن سينا- ثلاثتها من مصنفات الفخر الرازي المشهورة -، وضياء الدين عمر هو والد الفخر الرازي وشيخه.

ومنها ماهو دون ذلك كقوله في تفسير سورة الفرقان - التفسير - (٥/ ٢٨):

«وفي تحقيقه وبسطه كلام دقيق يرجع فيه إلى كتبنا العقلية».

وفي تفسير سورة القصص - التفسير - (٥/ ١٣٥):

«وهذه طريقة ركيكة بيَّنا سقوطها في الكتب الكلامية».

وفي تفسير سورة فصلت - التفسير - (٥/ ٤٩٩):

«لأنا قد دللنا في المعقولات..».

وفي تفسير سورة القيامة(٦/ ٤١٥):

«بيَّنا في الكتب العقلية ضَعْفَ تلك الوجوه فلاحاجة هنا إلى ذكرها».

والذي نسبت إليه التكملة لم تعرف له كتب عقلية وكتب كلامية يتأتى منه أن يُحِيلَ عليها بمثل هذه الكلمات، وإنما ذلك للفخر الرازي. فأما ماوقع في التفسير (٥/ ٣١٧):

«في تفسير سورة يس، وهو من القسم الثالث «قد ذكرنا الدلائل على جواز الخلاء في الكتب العقلية». فالصواب كما في المخطوطة «قد ذكر الدلائل...».

ومنها ماهو دون ذلك كقوله في تفسير سورة النور ـ التفسير ـ (٤/ ٦٢٠):

«فقد بيَّنا في أصول الفقه» ونحوه في تفسير النور أيضاً ـ التفسير ـ (٤/ ٦٣٧)، و(٤/ ٧٠٩) وفي تفسير الفرقان(٥/ ٢١) وسورة النمل(٥/ ٩٣).

وفي تفسير الدخان ـ التفسير ـ(٥/ ٥٨٣):

«وهذا الدليل في غاية الضعف على مابيَّناه في أصول الفقه».

وفي تفسير الحديد ـ التفسير ـ (٦/ ٢٣٢):

«سمعت والدي رحمه الله . .».

وفي تفسير سورة الحشر ـ التفسير ـ (٦/ ٢٧٥):

«. .أنَّ المسلم لايقتل بالذمي، وقد بيَّنا وجهه في الخلافات».

وحمل هذه الإحالات على أنها من كلام الفخر هوالظاهر.

ثالثاً: الطريقة التي جرى عليها الرازي في الشطر المقطوع بأنه تصنيفه من هذا التفسير استمرت إلى آخر سورة القصص ومن ثَمَّ خلفتها طريقة أخرى في تفسير العنكبوت ومابعدها إلى آخر سورة يس، يتبين ذلك لمن أَنْعَمَ النظر في القسمين، وهذه طائفة من وجوه الفرق التي يتيسر بيانها.

الأول: أطال الرازي في أول تفسير سورة البقرة القول في الحروف المقطعة أوائل السور واختار أنَّها أسماء للسور، واستمر مقتضى هذا القول في أول آل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر ومريم وطه، وكذا في أول سورة الشعراء والنمل والقصص. .

فأمَّا أول العنكبوت فابتدأ المفسر بكلام طويل في تثبيت

قول جديد حاصله أنَّ الحروف المقطعة إنماأُتِيَ بها لتنبيه السامع، قال: «الحكيم إذا خاطب مَنْ يكون مَحل الغفلة.. يُقَدِّم على الكلام المقصود شيئاً غيره ليلتفت المخاطب..».

وقد يكون ذلك المقدم على المقصود صوتاً غير مفهوم، كَمَنْ يُصَفِّر خلف إنسان ليتلفت إليه، وقد يكون ذلك الصوب بغير الفم كما يُصَفِّق الإنسان بيديه ليقبل السامع عليه..». فنقول:

«إن النبي ﷺ وإن كان يقظان الجَنَان لكنَّه إنسان يشغله شأن عن شأن فكان يَحْسُنُ من الحكيم أن يُقَدِّمَ على الكلام المقصود حروفاً هي كالمنبهات، ثم أن تلك الحروف إذا لم تكن بحيث يفهم معناها تكون أتم في إفادة المقصود الذي هو التنبيه..». ثم قال في إعراب "الم": «قد ذكر في تمام ذلك في سورة البقرة مع الوجوه المنقولة في تفسيره ونزيدها هنا إن علة ماذكرنا في الحروف (من أنها للتنبيه) لاإعراب لها (أي الم) لأنها جارية مجرى الأصوات المنبهة»، نقلت هذه العبارة الأخيرة من النسخة المخطوطة وزدت الكلمات المحجوزة إيضاحاً، والعبارة في المطبوعة مغيرة تغييراً موهماً، وواضح أنه لاينكر إحالة صاحب التكملة على الأصل بنحو "قد تقدم" وجرى أول تفسير سورة الروم على هذا القول الجديد، وأحال

على العنكبوت، وسكت في أول لقمان، واقتصر أول السجدة على قوله«قد علم مافي قوله: ﴿الم﴾ وقوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ من سورة البقرة وغيرها»، وقال أول يس «قد ذكرنا كلاماً كلياً في حروف التهجي في سورة العنكبوت».

الوجه الثاني : لم يُعْن في القسم الأول ببيان ارتباط السورة بالتي قبلها، وعُني به في القسم الثاني ـ العنكبوت ويس ومابينهما ـ.

الثالث : يكثر في القسم الأول التعرض للقضايا الكلامية ولو لغير مناسبة يُعْتد بها بخلاف القسم الثاني.

الرابع : يكثُر في القسم الأول النقل عن رؤس المعتزلة كالأصم والجبائي والقاضي عبدالجبار والكعبي وأبي مسلم الأصفهاني ويظهر من عدة مواضع أن تفاسيرهم كانت عند الرازي، ولايُوجد ذلك في القسم الثاني.

الخامس : يَكْثُرُ في القسم الأول نقل احتجاجات المعتزلة مشروحة، فربما أجاب عنها، وربما اقتصر على المعارضة، وربما اجتزأ بالإشارة إلى الجواب، وربما سكت، ويندر ذلك في القسم الثاني.

السادس : يَكْثُرُ في القسم الأول الألفاظ الجدلية مثل: سَلَّمْنَا، فَلِمَ قُلْتُمْ، ونحوها بخلاف القسم الثاني.

السابع: يَكْثُرُ في القسمين النقل عن الكشاف والْتَزَمَ في الأول«قال صاحب الكشاف» ونحوه، وفي الثاني غالباً «قال الزمخشري» ونحوه.

الثامن: يَغْلُب في الأول عند إكمال تفسير الآية وإرادة الشروع في غيرها أن يُقَال:«قوله تعالى..» وفي القسم الثاني«ثُمَّ قال تعالى».

التاسع: يَكْثُرُ في الأول جداً تصدير كل مقصد بقوله: «اعْلَمْ» ويَنْدُرُ ذلك في القسم الثاني.

العاشر: يَنْدُرُ في الأول تحري السجع ويكثر في الثاني.

الحادي عشر: يقع في القسم الأول التعرض لما يتعلق بقواعد العربية باعتدال، أما في القسم الثاني فنجد كثيراً محاولة التعمق في ذلك والتدقيق والإيغال في التعليل والإعراب بمالايوجد في كتب العربية نفسها.

الثاني عشر: يقع في الأول التعرض للنِكَاتِ البلاغية باعتدال، ويَكْثُرُ ذلك في الثاني.

عرفنا أن القسم الأول وهو من أول التفسير إلى آخر سورة القصص جرت فيه الطريقة الأولى، وأن القسم الثاني

وهو من أول تفسير العنكبوت إلى آخر تفسير يس جرت فيه الطريقة الثانية، فماذا بعد ذلك؟ عادت الطريقة الأولى من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير الأحقاف، فهذا قسم ثالث، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة القتال إلى آخر تفسير الواقعة فهذا قسم رابع، ثم عادت الطريقة الأولى في تفسير الحديد والمجادلة والحشر فقط، فهذا قسم خامس، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة الممتحنة إلى آخر تفسير سورة التحريم، إلا أنه يتبين فيه الاستعجال وترك التدقيق، ويكاد يقتصر فيه على الأخذ من تفسير الواحدي والكشاف، فهذا قسم سادس، ثم عادت الطريقة الأولى من أول تفسير الْمُلْك إلى آخر القرآن، فهذا قسم سابع.

ولاريب أن القسم الأول من تصنيف الفخر والطريقة الأولى طريقته إذن فالقسم الثالث والخامس والسابع من تصنيفه، وهذا مطابق للنصوص المتقدمة تحت قولي: «ثانياً . .» فإن تلك النصوص كلها في هذه الأقسام.

ومُطَابِقٌ أيضاً للأمر الأول، وهو التواريخ في أواخر تفسير السور؛ فإن السلسلة الأولى في أواخر سور القسم الأول، والسلسلة الثانية هي في أواخر سور القسم الثالث خلا التاريخ الذي في آخر تفسير سورة الفتح فإن تفسير سورة الفتح من

القسم الرابع، لَكِنَّ ذلك التاريخ مخدوش كما تقدم، ويذفف عليه أن تفسير الفتح جَارٍ على الطريقة الثانية.

قد تضافرت الأدلة على أن القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف الفخر الرازي، وبَقِيّ النَظَرُ في بقية الأقسام، وهي الثاني والرابع والسادس، ويدل على أنها من تصنيف غيره أمور:

الأول: اختلاف الطريقة كما تقدم.

الثاني: في التفسير(٥/ ١٨٢) في تفسير سورة الروم - وهو من القسم الثاني -: «فأخبرني الشيخ الورع الحافظ الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله بن علوان بحلب..». وعبدالرحمن هذا توفي سنة ٦٢٣ كما في الشذرات وغيرها.

وفي التفسير(٥/ ٢٥٥) في تفسير سورة سبأ- وهو من القسم الثاني أيضا :«أخبرنا تاج الدين عيسى بن أحمد بن الحاكم البندهي، قال أخبرني والدي، عن جدي، عن محي السنة، عن عبد الواحد المليجي، عن أحمد بن عبدالله النعيمي، عن محمد بن يوسف الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري..».

لم أجد ترجمة لعيسى هذا، والظاهر أنه متأخر عن الفخر، فإن بين الراوي عن عيسى وبين محي السنة ثلاثة،

والفخر كما في ترجمته من طبقات ابن السبكي أخذ عن أبيه ضياء الدين، وضياء الدين من أصحاب محي السنة.

وفي التفسير (١٨/٦) في تفسير ق، وهو من القسم الرابع: (الظلام بمعنى الظالم كالتمار بمعنى التامر.. وهذا وجهه جيداً مستفاد من الإمام زين الدين أدام الله فوائده».

لم يتبين مَنْ زين الدين هذا، وظاهر العبارة أنَّه كان حيّاً حين التصنيف، وربما كان هو ابن معطي صاحب الألفية، توفي سنة ٦٢٨هـ.

وفي التفسير(١٤٣/٦) في تفسير سورة القمر، وهو من القسم الرابع أيضاً«روى الواحدي في تفسيره، قال سمعت «الصواب: في تفسيره ماسمعته على ـ كما في المخطوطة ـ الشيخ رضي الدين المؤيد الطوسي بنيسابور قال: سمعت عبدالجبار، قال: أخبرنا الواحدي، قال: أخبرنا أبوالقاسم عبدالرحمن بن محمد السراج..».

والمؤيد الطوسي مُحَدِّث توفي سنة ٦١٧هـ.

هذا وقد عرفت أنَّ هؤلاء الذين روى عنهم المفسر متأخرون عن الفخر، والفخر ليس براوٍ كما في ترجمته من طبقات ابن السبكي، ولم أجد في الأقسام الأربعة التي قامت الأدلة على أنها من تصنيفه تعرضاً للرواية، ولانقلاً عن عَالِم

من أهل عصره غير والده، والظاهر أنَّ المفسِر الراوي عن هؤلاء هو أحمد بن خليل الخويى، فهو صاحب هذه التكملة، فأما القمولي فمتأخر لم يدرك هؤلاء، وفي ترجمة الخويى من طبقات ابن السبكي أنه أدرك المؤيد الطوسي وسمع منه. . .

وفي التفسير(٦/ ٥٤) في تفسير الذاريات، وهو من القسم الرابع ـ كلام في مسألة اعتقادية ـ، ثم قال:

«والاستقصاء مفوض في ذلك إلى المتكلم الأصولي لاالمُفَسِّر»، وهذا لايشبه كلام الفخر بل فيه تعريض به، وعادة الفخر أن يستقصي أو يحيل على كتبه العقلية أو الكلامية أو يسمي بعضها.

وفي التفسير(٦/ ١٤٧)وهو في تفسير سورة القمر، وهو من القسم الرابع«سادسها ماقاله فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ وأخذ هذا المفهوم اللغوي. . وهو قريب إلى اللغة لكنَّه بعيد الاستعمال في القرآن» وقع في المخطوطة «سادسها ماقلنا» وهو من إصلاح الناسخ بزعمه والسياق يشهد لما في المطبوعة، والآية التي ذكرها في تفسير فصلت، وفيه المعنى الذي حكاه، وتفسير فُصِّلت من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر الرازي، فهذا ممايؤكد ذلك.

وفي التفسير(٦/ ١٩٦)وهو في تفسير الواقعة، وهو من القسم الرابع أيضاً:«. . .وشيء من هذا رأيته في كلام الإمام فخر الدين رحمه الله بعدما فرغت من كتابة هذا مماوافق خاطري على أني معترف بأني أصبت منه فوائد لاأحصيها»هكذا في النسختين إلا أنه سَقَطَ من المخطوطة قوله:«مُعْتَرِف بأني»والبحث متعلق بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾وهي في سورة الشورى، وفي تفسيرها بعض ماذكره هنا، وتفسير الشورى من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر، فهذا مما يؤيد ذلك.

وفي التفسير بعدما تقدم بقليل «وفيه مسائل الأولى أصولية ذكرها الإمام فخر الدين رحمه الله في مواضع كثيرة، ونحن نذكر بعضها، فالأولى: قالت المعتزلة. .

وقد أجاب الإمام فخر الدين رحمه الله بأجوبة كثيرة وأظُنُّ به أنه لم يذكرماأقوله فيه»هكذا في المطبوعة، ووقع في المخطوطة«وفيه مسائل أصولية المسألة الأولى قالت المعتزلة. .وقد أجاب عنه الإمام فخر الدين الرازي بأجوبة كثيرة وأظنُّ أنَّه لم يذكر ماأقول فيه. . .».

الأمر الثالث: الإحالات، أعني قوله: قد ذكرنا في. .» ونحوه، وأرى أن أَبْسُطُ القول في الإحالات بوجه عام، وقعت

الإحالات في جميع الأقسام خلا السادس، وذلك من أثرالاستعجال فيه كما سبق. ولاتُنكَرُ الإحالة في قسم على ماتقدم منه، أو من قسم آخر لمصنفه، ولا الإحالة في التكملة على الأصل بلفظ«قد تقدم»ونحوه، وإنما الذي يُسْتَنْكَرُ ضربان مشككان، الأول الإحالة في التكملة على الْاصل بلفظ «قد ذكرنا»ونحوه؛إذ يُقَال: كيف ينسب إلى نفسه ماهو من كلام غيره؟الضرب الثاني الإحالة فيما هو من الأصل على ماهو من التكملة؛إذ يقال: كيف يحال على مالم يوجد بعد بلفظ يفيد أنه قد وجد؟ فأما الضرب الأول فاصْطَدَمْتُ أولاً بعدد من تلك الإحالات في القسم الثاني فراعني قوله في موضعين أو أكثر من أوائل تفسير العنكبوت «قد ذكرنا مراراً» ونحو هذا؛ فإنَّ الدلائل تقضي بأنَّ ماقبل العنكبوت كله من تصنيف الرازي وأنَّ تفسير العنكبوت من التكملة، وإحالات أخرى في ذاك القسم أعني الثاني على تفسيرالبقرة وغيرها من سور القسم الأول، حَيّرَني ذلك أولاً لقوة جزمي بأن مصنف تفسير العنكبوت غير مُفَسِّر ماقبلها فذهبت أتلمس الاحتمالات، وكان أقربها أن صاحب التكملة رأى أنَّه وصاحب الأصل شريكان في الجملة في هذا التفسير، وأنَّه يسوغ أن يُنْسَب فعل أحد الشريكين إليهما، فهو يقول: «ذكرنا» يريد ذكر مصنف الأصل، ثم بدا لي أنْ أتتبع المواضع المحال عليها وأنظر أيوجد فيها المعاني

المحال بها عليها أم لا؟فإذا أَخْلُصَ من إشكال واقعٌ في آخر، ففي التفسير(٥/ ٢٠١):

«وذكرنا في تفسير الأنفال في أوائلها أنَّ الصلاة ترك التشبه بالسيد..».

وفيه(٥/ ٢٢٠):

«المسألة الرابعة: لِمّ قَدّمَ السمع هنا والقلب في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة]... وقد ذكرنا هناك ماهو السبب في تأخيرالأبصار...وهو أنَّ القلب والسمع سُلِّبَ قوتهما بالطبع...).

وليس لما أحال في هاتين الإحالتين وجود في الموضعين المُحَال عليهما- وهاتان في القسم الثاني -، وفيه إحالات أخرى يوجد في المواضع المُحَال عليها فيها طرف من المعنى المحال به فقط.

وهذه أمثلة من القسم الرابع:

في التفسير(٦/ ٢٢) في تفسير سورة "ق" «ذكرنا ذلك في تفسير الفاتحة حيث قلنا: قال: بسم الله الرحمن الرحيم إشارة إلى كونه رحماناً في الدنيا حيث خلقنا، رحيماً في الدنيا حيث رزقنا رحمة، ثم قال مرة بعد قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ أي هو رحمان مرة أخرة في الآخرة بخلقنا ثانياً، استدللنا عليه بقوله بعد ذلك: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ أي بخلقنا ثانياً، ورحيم برزقنا، ويكون هو المالك في ذلك اليوم إذا علمت هذا..».

وليس في تفسير الفاتحة أثر لهذا الكلام بلفظه، ولا معناه...

وفي التفسير(٦/ ٣٠) في تفسير الذاريات:

«المسئلة الأولى قد ذكرنا الحكم وفي القسم من المسائل الشريفة والمطالب العظيمة في سورة الصافات ونعيدها ههنا، وفيها وجوه: الأول..واستوفينا الكلام في سورة الصافات».

ساق كلاماً طويلاً ليس له أثر في تفسير الصافات، وإنما يوجد بعضه في تفسير يس، هذا وتفسير الصافات من القسم الثالث، وهو من تصنيف الرازي، فأما تفسير يس فمن القسم الثاني، وهو من تصنيف مُصَنِّف الرابع.

وفي التفسير (٦/ ٧٢) في تفسير الطور:

«المسئلة الرابعة هذل يدل على أنه لم يطلب منهم أجراً وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ..﴾ المراد من قوله: "إلا المودة في القربى" هو إني لاأسألكم عليه أجراً

يعود إليّ في الدنيا، وإنما أجري المحبة في الزلفى إلى الله تعالى..وقد ذكرناه (هناك) يعني في تفسير الشورى وتفسير الشورى من القسم الثالث، وليس فيه هذا الذي قال.

وفي التفسير(٦/ ٧٦) في تفسير الطور أيضاً«ويكون مستثنى منهم كما قال تعالى:﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وقد ذكرنا هناك أنَّ مَنْ اعترف بالحق وعلم أنَّ الحساب كائن فإذا وقعت الصيحة يكون كمن يعلم أنَّ الرعد يرعد ويستعد لسماعه، ومَنْ لايعلم يكون كالغافل..» وآية «فصعق...» في سورة فصلت وهي من القسم الثالث وليس في تفسيرها ماأحال به عليه، نَعَمْ يوجد نحوه في تفسير سورة"ق"، وهو من القسم الرابع.

وبقيت إحالات من هذا القبيل لأرى ضرورة لاستيفائها..

في هذا دلالة بيّنة على أنَّ لهذه السور المحال عليها سوى تفسيرها هذا تفسيراً آخر عليه وقعت الإحالة، والظاهر أنه من تصنيف المُحِيل نَفْسُهُ فيصح قوله: «ذكرنا» ونحوه على ظاهره فَانْحَلَّ الإشكال، وصح أنَّ مُصَنِّف القسم الثاني والرابع والسادس غير مصنف بقية الأقسام، لكن نشأ إشكالٌ جديدٌ هذا حَلُّهُ: قد مر مايدل على أن مصنف القسم الثاني والرابع

والسادس هو الخولي. .والمعروف كما سبق أنَّ للخولي تكملة على تفسير الفخر فكان تكملة الخولي عبارة عن كتاب يتضمن تعليقاً على السور التي فسَّرها الفخر وتفسيراً تاماً للسور التي لم يفسِّرها الفخر، فهو يحيل في التفسير على التعليق لأنهما كتاب واحد. ويشهد لهذا فقدان خطبته لأنها كانت أول الكتاب ويليها التعليق على القسم الأول فَعَمِدَ مِنْ بَعْدِهِ إلى تفسيره للسور التي لم يفسرها الفخر فاقتطعه من التكملة ووصل به تفسير الفخر وأهمل التعليق فذهبت الخطبة معه.

الضَرب الثاني من الإحالات المشككة ماوقع فيما تبين لنا أنَّه مِنْ تصنيف الرازي على تفسير سور تبين لنا أن تفسيرها من هذا الكتاب من تصنيف غيره، ففي القسم الثالث إحالة واحدة من هذاالضرب مع أنَّ فيه من الإحالات غير المشككة زُهَاء سبعين وهذه الواحدة هي مافي التفسير (٥/ ٦٠٢):

«تقدّم الكلام في نظير هذه الآية في سورة العنكبوت وفي سورة لقمان».

وفي القسم الخامس منها واحدة وهي مافي تفسير(٦/ ٢٣٣) بعد ذكر آية: «وهو مُفَسَّر في سبأ» وفي السابع منها عشر إحالات وأكثر هذه الإحالات مُجْمَل كما رأيت، فلا يمكن أنْ نستفيد شيئاً من مقابلة الإحالتين السابقتين على تفسير

تَيْنَك الآيتين في العنكبوت ولقمان وسبأ مِنْ هذا التفسير، بل وجدت إحالتين من العشر الأخيرة أفادت مقابلتهما فالأولى في التفسير(٦/ ٣٣٠) في سورة "ن" قال:

«المسألة الثانية: القراء مختلفون في إظهار النون وإخفائها من قوله: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ وقد ذكرنا هذا في "طس" و"يس" وتفسير "يس" من القِسْم الثاني وليس فيه تعرض لهذه المسألة وكذلك لاذكر لها في "طس" مع أنها من القسم الأول، ولعله يأتي النظر في هذا..

الإحالة الثانية في التفسير(٦/ ٥٨٦) في تفسير "إقرأ":

«قد مرَّ تفسير النادي عند قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ وهذه الآية في سورة العنكبوت، وهي في هذا التفسير(٥/ ١٥٥) وليس ثَمّة تفسير للنادي.

فهذا يدلك أن هذه الإحالات ليست على هذا التفسير الذي يأيدينا. ويؤكد ذلك أنَّ في تفسير القيامة إحالتين على تفسير الواقعة مع أنَّه قد تقدم في النصوص النص القاطع على أنَّ تفسير الواقعة لغير الرازي، والنص الواضح على أنَّ تفسير القيامة من تصنيفه عن الأدلة الأخرى التي تقضي بذلك.

فاتضح انَّ هذه الإحالات لاتخدش فيما قضت به الأدلة من أنَّ القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف

الرازي، وأن القسم الثاني والرابع والسادس من تصنيف غيره بل تؤكد ذلك..

وهناك إحتمالان: الأول: أن يكون الفخر صَنّفَ التفسير كاملاً ولكن فُقِدَتْ منه قِطَعٌ هي التي أكملها الخويى وغيره..

الثاني: أن لايكون فسر تلك السور أصلاً أَعْنِي التي اشتملت عليها القسم الثاني والرابع والسادس.

قد يُسْتَدَلُ للأول بأمرين:

الأول: الإحالات التي مر ذكرها قريباً.

الثاني: أنَّ العادة على العموم أَنْ يبدأ المُفَسِّر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب، وأي سبب يحمل الرازي على أنْ يَطْفُرثم يْطْفُر ثم يَطْفُر؟

ويُسْتدل للثاني بأمور:

الأول: أنَّ الظاهر أنه فُقِدَ شيء من تفسير الرازي لِنَقِل ذلك. الثاني أن ابن أبي أصيبعة تلميذ الخويى ذكر تفسير الرازي، وأنَّه في اثنتي عشرة مجلدة بخطه الدقيق، ولم يذكر فَقْدُ شيءٍ منه، وذكر تكملة الخويى...

الثالث: إنَّ ابن خلكان مع سعة إطلاعه وتحريه وتثبته ذكر«أنَّ الرازي لم يكمل تفسيره، أما الإحالات السابقة ففيها

قرائن توهم دلالتها على أنَّ الرازي قد كان فرغ من تفسير جميع السور التي بما قبلها. . .

القرينة الأولى: قلة تلك الإحالات.

القرينة الثانية: أنَّ عبارته في أكثرها قريبة الإحتمال لأن يكون إنما أحال على ماعزم عليه، لاعلى ماقد فرغ منه. وذلك كقوله: «مُفَسَّر في سورة سبأ» «مُفَسَّرة في سورة الطور» «مفسرة في آخر سورة الطور» «مُفَسَّر في سورة النجم»وقوله في بعضها: «قد ذكرنا»ونحوه يحتمل التجوز بأنْ يكون نزل لمعزوم عليه منزلة ماقد وقع. وهَّون عليه ذلك أن تلك السور التي يحيل على تفسيرها متقدمة في ترتيب القرآن ويرى أنه إذا فَسَّرَهابعد ذلك سيكون تفسيره لها متقدماً في الترتيب على موضع الإحالة، فاستثقل أن يكون في كتابه إحالة على ماتقدم فيه بلفظ «سيأتي» ونحوه.

فأما الاستدلال بالعادة واستبعاد الطفر فيخفف من قوته إننا نجد في تفسير الرازي إحالات عديدة على تفسير سور مستقبلة بألفاظ صارخة بأنه قد فَسَّرهاقبل ذلك.

ففي نفس الآية السابعة من سورة البقرة التفسير (١/ ١٩٢):

«المسألة الثامنة واستقصينا في بيانه في سورة الشعراء».

وفي تفسير الآية السادسة من المائدة ـ التفسير ـ (٢/ ٥٩٢):

«وقد حققنا الكلام في هذا الدليل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ﴾ فليرجع إليه» والآية في سورة البينة.

وفي تفسير الآية٥٤ من الأعراف ـ التفسير ـ (٣/ ٢٣٦):

«وهذا الوجه قد أطلنا في شرحه في سورة طه فلا نعيده هنا».

عَثَرْتُ على هذه الأمثلة عثوراً فإني لم أتصفح الشطر الأول من التفسير ولعلك إن تتبعت تجد فيه كثيراً من هذا الضرب...

وفي التفسير(٥/ ٣٤٠) في تفسير الصافات:

«ولعلنا قد شرحنا هذا الكلام في تفسير "تبارك الذي بيده الْمُلْك" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾» ثم قال في صفحة ٣٤١:

«الاستقصاء فيخ مذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾». ثم قال ص ٣٤٢: «إذا أضيف ماكتبناه ههنا إلى ماكتبناه في سورة الْمُلْك...».

وفي التفسير(٥/ ٥٢١):

«يؤكد هذا إنَّا بيَّنا في تفسير سبح اسم ربك الأعلى..»
وفي مواضع من القسم السابع إحالات على مواضع أخرى منه، منها من هذا القَبِيل قوله في تفسير سورة تبارك "الْمُلْك" «ونظير هذه الآية قوله: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ وقد تقدم الكلام فيه، وهذا في سورة "ن"، وقوله في تفسير المعارج: «فقد قَرَّرْنَاهذه المسألة في تفسير قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَٰئِكَةُ صَفًّا﴾ وهذه في سورة النبأ..

وإحالة مجملة وهي قوله في آخر تفسير الحاقة«وأمّا تفسير قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فمذكور في أول سَبِّحِ اسم ربك الأعلى».

وإحالتان على المتأخر على أنَّه مستقبل ففي تفسير الحاقة«سنذكره في أول سورة القيامة» وفي "التين" بعد الإشارة إلى قصة الفيل «على مايأتيك شرحه» وعدة إحالات على المتقدم منه بلفظ: «قد تقدم» ونحوه، ففي المعارج على الملك، وفي المدثر وهل أتى على المزمل، وفي التكوير والمطففين والانشقاق على القيامة، وفي المطففين على هل أتى، وفي البروج على التكوير، وفي البلد على الجن، وفي العاديات على الانفطار وعلى الغاشية، وفي القارعة على

المعارج وعلى الحاقة، وفي التكاثر على الضحى، وفيه إحالات عديدة على بعض سور القسم الأول الفاتحة والبقرة والأنعام والأعراف والتوبة والكهف وطه والأنبياء والحج والمؤمنون والفرقان وطس"النمل" وهذه الأخيرة قد تقدم ذكرها في أوائل«الضرب الثاني من الإحالات المُشَكِّكَة» وأنه لايوجد في تفسير "طه" من هذا الكتاب المعنى المُحَال به عليه..

ولهذا وغيره يتبين أنَّ إحالته على تفسير سورة متقدمة في الترتيب بلفظ«قد تقدم» ونحوه لايتم دليلاً على أنه عند كتابة الإحالة قد كان فَسَّر تلك السورة المتقدمة بل يُحْتَمَل أنَّه لم يكن فَسَّرها، وإنما كان عازماً على تفسيرها فيما بعد فيجوز، ثم من المحتمل أنْ يكون فَسَّرها بعد ذلك كما في هذا الموضع، وأنْ يكون مات قبل أن يفسرها كما هو الظاهر في سور القسم الثاني والرابع والسادس على ماتقدم.

وفيه إحالة على الزمر وأخرى على الأحقاف، وهما من سور القسم الثالث. هذا ومقصودي إثبات أَنَّ جري الفخر الرازي غير المعتاد واقع في الجملة فأما كيف؟ ولماذا؟ فَادَعُهُ لمن يهمه.

ملخص الجواب عن السؤال الثاني :

الأصل من هذا الكتاب وهو القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي وهو من أول الكتاب إلى آخر تفسير سورة القصص، ثم من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب، وماعدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخولي، وهو من التكملة المنسوبة إليه، فإن تكملته تشمل زيادة على ماذكر تعليقاً على الأصل، هذا ماظهر لي. والله أعلم.